

مكانة المرأة في الأسرة القبائلية بين الماضي والحاضر

The status of women in the kabyle family between the past and the present

الياسمين أقوني*

جامعة مولود معمري/تيزي وزو،

(الجزائر)

nasbine@yahoo.fr

تاريخ القبول: 2022/04/23 النشر: 2022/11/16

تاريخ الاستلام: 2022/01/22

ملخص:

الشيء المعروف عن المجتمع القبائلي اعتماده على الأعراف، العادات و التقاليد في حل قضاياها، سواء تعلق الأمر بالزواج، الميراث أو تسيير مختلف أمور الدنيا، و أهم موضوع يتبادر إلى الأذهان هي واقع و مكانة المرأة القبائلية في هذا النظام القبلي الذي همشها معتبرا ميلاد البنت في العائلة شؤما و حزنا، و هذا الخوفهم على شرفهم و عرضهم و كذا للحفاظ على ممتلكاتهم و ضمان استمرارية النسب بإنجابهم للذكور، و خاصة مع دخول الأجانب إلى الجزائر مما زاد خوفهم على أراضيهم فحرموا البنات من الميراث حيث تستفيد من خيرات بيت والدها إلى غاية وفاته، لكن مع مرور الوقت و بروز المرأة في مختلف المجالات سواء في الكفاح ضد المستعمر الفرنسي و حتى مساهمتها في الحركة البنائية بعد الاستقلال، أكسبها مكانة راقية باعتلائها مناصب مختلفة كانت سابقا حكرا على الرجال، و إسهاماتها في تطوير وضعها في ظل التنشئة الاجتماعية التي مازالت تميل للذكور، رغم نجاحاتها ومساعدتها لعائلتها و الدور البارز الذي تلعبه في المجتمع.

الكلمات المفتاحية: منطقة القبائل؛ تنشئة اجتماعية؛ ثقافة قبائلية؛ أحوال شخصية؛ تغيرات اجتماعية.

Abstract :

The well-known thing about the kabyle society is its reliance on customs and traditions in most of its issues, whether it is related to marriage, inheritance or managing various matters of the world. The family is miserable and sad, and this is because they fear for their honor and honor, as well as to preserve their property and ensure the continuity of lineage by giving birth to males, especially with the entry of invaders and foreigners to Algeria in general and the Kabylie region in particular, which increased their fear for their lands, so they deprived girls and women of Inheritance where you benefit from the wealth of a father's house until his death and do not own a share in his property so as not to allow a foreign man to enter the family property, But with the passage of time and the emergence of women in various fields and their standing side by side with their male brother, both in the struggle against the French colonialists and even their contributions to the movement and the constructive revolution after independence, earned her a prestige equal to men by assuming various positions that were previously the preserve of men, This is clearly evident in her current position in various fields and her contributions to the development of her position in light of the socialization that still tends to males, despite her successes and assistance to her family and the prominent role she plays in society.

KeyWords: Kabylia area; socialization; kabyle culture; personal conditions; social changes.

المقدمة:

لا يمكن بحال من الأحوال معرفة حال المرأة سواء قبائلية أو عربية أو أجنبية إلا بعد معرفة حالها في الماضي والتعرف على تاريخها كونه ليس منفصلا عن تاريخ المجتمعات البشرية و تاريخ شؤون الأسرة، فاعتبرت المجتمعات البدائية السائدة منذ آلاف السنين الأنثى أكثر قدرة من الرجل وبالتالي أعلى قيمة، وسادت الفكرة القائلة أن الآلهة إناث و أنها آلهة الخصب و الخير و الولادة و كل شيء.

يعرف المجتمع القبائلي في غالبه باحتكامه إلى القوانين العرفية حيث يفرض على أفراد الرقابة الاجتماعية و خاصة المرأة التي تحدد سلوكياتها وفق النظام الاجتماعي، فالعائلة تجعل ممتلكاتها سواء عقارات ثابتة أو منقولة حكرا على الرجال و ذلك على أساس أن حق المرأة يمكن أن يشكل خطرا بسبب دخول زوجها ضمن الملكية الجماعية عن طريق الإرث، و هذا ما لا يرغب فيه سواء كانت الملكية في القرية أو المدينة، هذا ما دفعنا لتسليط الضوء حول مكانة المرأة في الأسرة القبائلية في ظل التغيرات الثقافية و الاجتماعية.

و من الأسباب العلمية و الموضوعية لاختيار هذا الموضوع هو الرغبة في فهم التغير الاجتماعي الذي شهده المجتمع الجزائري في مختلف الجوانب، و بالأخص منطقة القبائل بحيث أثرت بشكل كبير على المرأة القبائلية، ومعرفة الدور الذي لعبته الحضارة و التمدن في تغيير المواقف و الذهنيات تجاه المرأة، و كذلك تدخل الرجل في شؤون المرأة بدافع التقاليد و الأعراف و احتكار حقوقها، و الهدف الرئيسي من هذا البحث هو معرفة دور الظواهر الاجتماعية الجديدة التي تحيط بالفرد و المجتمع في تغيير اتجاهات المرأة بشكل خاص و المجتمع بشكل عام. و كل هذا حتى يتم الرد على إشكالية مكانة المرأة القبائلية في وسطها العائلي، و ما مدى لجوء الذكور للأعراف و التقاليد للسيطرة و التحكم في المرأة حتى في وقتنا الحالي.

- تحديد بعض المفاهيم:

العائلة التقليدية و التنشئة الاجتماعية:

تتفق العديد من الدراسات على أن العائلة الجزائرية ليست ممتدة و لا نووية (cherifa, 1998, p. 100)، و هذا راجع بالدرجة الأولى إلى استمرارية النمط التقليدي و إلى تمسكها بالعادات التي تعمل بدورها على إبقاء الحياة الجماعية و إعطاء الأولوية للمصلحة الجماعية على المصلحة الفردية.

وقد عرفها مصطفى بوتفوشة كما يلي "إن العائلة الجزائرية مؤسسة أساسية... بل هي سواء بالأمس أو اليوم الخلية الأساسية لمجتمعنا عوض القبيلة أو العشيرة" (mustapha, 1976, p. 3).

القوانين الاجتماعية:

نقصد بها تلك القواعد و المبادئ التنظيمية العامة المجردة في المجتمع (henri, 1961, pp. 21-22)، و هذه القوانين الاجتماعية تعبر عنها العادات و التقاليد و كذلك الأعراف المميزة لمجتمع ما، و هذا ما جعلها تكون سلطة تنظيمية تحدد سلوك الأفراد و الجماعات و تترجم بذلك القيم و الوعي الاجتماعي للمجتمع، و بالتالي فهي تنظم العلاقات الاجتماعية و سلوك الأفراد و الجماعات في المجتمع نفسه.

التغير الثقافي:

هو كل ما يطرأ من تبدل في جانبي الثقافة سواء ماديا أو معنويا أي أنه تغير يحدث في نواحي المجتمع مثل الفلسفة والتكنولوجيا، فلذلك فإن التغير الثقافي يضم التغير الاجتماعي، أي أن التغير الاجتماعي جزء من التغير الثقافي لأنه يبقى في الإطار الفكري دون أن يحتوي الإطار المادي، أما التغير الثقافي فيحتوي الكل (الدقس، 1996، صفحة 59).

التغير الاقتصادي و الأسرة:

الشيء المتفق عليه هو مدى تأثير التغير الاقتصادي و على نمط الأسرة و وظائفها و أدوار أفرادها و علاقتهم الاجتماعية فيما بينهم خاصة عندما فقدت الأسرة مكانتها الإنتاجية و ظهرت مؤسسات اقتصادية مسئولة عن الإنتاج الصناعي.

فمن خلال النمو الاقتصادي و زيادة التحضر و الهجرة للعمل في المشاريع الصناعية، بدأ نمط العائلة الممتدة في التفكك و ظهرت أنماط أسرية أصغر حجما كما بدأت الروابط الأسرية في الانخفاض تدريجيا، وقد غلبت الفردانية و الاستقلالية على أفراد الأسرة الذين أصبحوا أكثر ارتباطا بالمؤسسات الاقتصادية لأنها تحقق لهم مطالبهم الذاتية كالمكانة الاجتماعية المكتسبة و المستوى المعيشي الأفضل و الراتب الشهري المضمون. (joan, 1979, p. 38)

I. المرأة القبائلية في وسط عائلتها:

لم تخط المرأة القبائلية بأي اهتمام من قبل عائلتها منذ صغرها، حيث حين التبشير بولادة البنت يكون يوم شؤم على العائلة و بالأخص الأم، في حين يحدث العكس لما يكون المولود ذكرا حيث يطلق على أمه تسمية "البؤة" فيوضع لها على منديلها رمزا و تعبيرا عن القوة و الكبرياء و النجاح.

تقوم المرأة و هي فتاة عمرها خمس سنوات بدور الأم عند غيابها فتكون مربية فتعتني بكل أفراد البيت، في حين لا يطالب الذكور بهذه الأعمال و يعفون منها.

من أهم الصفات المميزة للمرأة القبائلية و التي تتلقاها من أسرتها هي مبادئ الحزمة و الشرف و الحشمة و الطاعة، رسخت بذهنها هذه المبادئ حتى جعل هذا شخصيتها محصورة في إطار الممنوعات حيث يفرض عليها تصرفات لا يمكن أن تتجاوزها و تحدد مكانتها في إطار ثلاثة مراحل معروفة في منطقة القبائل ب: كوني جميلة، صامته و ولودة (laura, 2006, p. 51). Sois belle, silencieuse et enfante

و كبداية لحياتها تمنع البنت من مخالطة الذكور حتى و إن كان أقرب أقربائها التي تعيش معهم إلا في إطار الحدود حيث يقال لها أن الأولاد هم الأعداء، فمن طفولتها إلى مراهقتها و حتى نضجها، تعاني الطفلة من المعاملة السيئة من الإخوة أو أبناء العم الذكور لأن المرأة بالنسبة لهم تعتبر خطرا على شرفهم وهذا تدعيم من الأم حيث تلقن بناتها قيمة الرجل، لهذا كان الرجل يستغل مركزه لإظهار تسلطه على المرأة في كل موقف كان يستدعي ذلك من الأب الذي له السلطة المطلقة الكاملة على أبنائه وصولا إلى الأخ و ابن العم و ابن الحال.

كانت المرأة القبائلية الخادمة التي يرعى شؤون البيت بالمقابل تتلقى الحماية، حيث كان الرجل مكلفا بالدفاع عن حقها و المطالبة بالتأثر و الغرامات حينما يتعدى عليها، فالمرأة تابعة للرجل و منسوبة إليه و تحت حمايته و مسؤوليته و مسيرة بأمرة.

و كان للذكور في المجتمع القبائلي أهمية كبيرة بمقارنتها مع الإناث، فكانت معاملتها تمتاز بالاحتقار، لأن شرف العائلة يتوقف عليها خاصة إذ لم تحافظ عليه بممارستها لأي فعل قد ينكره المجتمع القروي بالخصوص. (laura, 2006, p. 51)

فلهذا يعتبر إنجاب الذكور خاصة وسيلة تستعملها المرأة لإثبات وجودها و فرض مكانتها في العائلة، فإنجابها للذكور يكون لها طموحات أخرى خاصة نحو مستقبل أطفالها إما بتفوقهم في الدراسة أو كسب نجاحهم في ميدان العمل، لكن ليلة زواجهم هي أكبر فرحة تعبر عنها الأم بالدموع و التفاخر لأن كل هذا يجعلها تكسب مركزا اجتماعيا جديدا يسمح لها تعزيز مكانتها الاجتماعية داخل العائلة بزيادة المسؤوليات و السلطة داخل البيت.

لكن اليوم تغيرت الأمور كثيرا داخل العائلة القبائلية بظهور الأسرة النووية الذي انعكس على الدور الاجتماعي للأم الذي شهد تراجعاً، حيث نلاحظ أن معظم الأولاد تركوا بيت العائلة للإنفراد بسكن خاص برفقة زوجاتهم فقط، لكن رغم كل هذا تبقى المرأة المسنة رمزا و يسعى كل واحد إلى كسب رضاها و لهذا تستشار في قضايا كثيرة كالزواج، إذ تمثل الماضي و الحاضر بفعل ما عاشته طوال عمرها فهي مدرسة لا يستغنى عنها.

1- نشاطات المرأة القبائلية قديما و حديثا:

1-1 1-1 نشاطات المرأة القبائلية قديما:

من خلال جل الدراسات التي تناولت موضوع المرأة القبائلية يتبين لنا القسم المجالي بين الجنسين نجم عنه تقسيم واضح في الأدوار لكل من الرجل و المرأة، فيسيطر الرجل على المجال الخارجي ليؤمن الرزق للعائلة و استمراريته بالمحافظة على أملاكها و بالخصوص إبقاء الإرث ضمن العائلة الواحدة، في حين يكمن الدور الأساسي للمرأة الحفاظ على نسل العائلة و هذا عن طريق الإنجاب خاصة الذكور، بالإضافة إلى القيام بالأعمال المنزلية و الإنتاجية منها كتحويل المواد الاستهلاكية مع توفير حاجيات الزوج العاطفية و المادية، ففي القرية القبائلية الداخل مخصص للنساء و الخارج مخصص للرجال.

كان الرجل هو رب الأسرة و له السلطة على زوجته و أطفاله مدعمة بالعرف و التقاليد، هذا ما أدى إلى الفصل بين عالم النساء و عالم الرجال لهذا يحق للمرأة ممارسة الأدوار الخاصة بالرجل كما لا يحق للرجل ممارسة الأدوار الخاصة بالمرأة، فمن اهتمامات المرأة نجد الفلاحة و تربية الحيوانات و الفخار و النسيج خاصة البرنوس بالتالي تساهم بنشاطها في اقتصاد العائلة، زد عن طلك تقوم المرأة القبائلية بعملية تحضير الأكل خاصة الأطباق التقليدية، صنع الزبدة، طحن البلوط و القمح بطاحونة يدوية.

2-1 2-1 نشاطات المرأة القبائلية حديثا:

عرف المجتمع تغيرات و تطورات عبر الزمن صاحب ذلك التطور العلمي و التكنولوجي و يفرض على الفرد نمط حياة اجتماعية حديثة، و هذا ما عرفته البشرية انطلاقا من المرحلة البدائية وصولا إلى ما نحن عليه اليوم من تطور تكنولوجي رهيب، و على هذا تأثرت العائلة الجزائرية و العائلة القبائلية بصفة خاصة بهذه التغيرات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية التي انعكست على المكانة الاجتماعية للمرأة، حيث كانت التغيرات تدريجية و هذا حسب الإمكانيات التي وفرتها الدولة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا.

و عند الحصول على الاستقلال استدعت الظروف المتوارثة مشاركة كل أفراد المجتمع في عملية البناء و لم تستثن المرأة باعتبارها عنصرا فعالا برهنه التاريخ، فأصبحت للمرأة الجزائرية عموما و المرأة القبائلية خصوصا أدوارا هامة في الحياة الاجتماعية و الاقتصادية و بالخصوص مع تقلص العائلة من الممتدة إلى الأسرة النووية و هذا أدى إلى تغيير في الأدوار و العلاقات بينها و بين الرجل و تم ربطه بالتقدم التكنولوجي و العصرية و التحضر.

ما كان خروج المرأة للحياة العامة و بالخصوص بعد الاستقلال إلا حين غاب الرجال (شهداء أو مفقودون أو معطوبو الحرب..)، فازدادت مسؤوليتها إذ بدأت المرأة تدخل سوق العمل و ذلك في المهن البسيطة كأعمال الغزل و النسيج و النظافة لتضمن قوت أولادها ثم تطور عملها ليشمل التعليم في المدارس الابتدائية، التمريض و بعض الأعمال الإدارية و الصناعية خاصة اللواتي استطعن مزاوله التعليم، ففي الوقت الحالي يعتبر عمل المرأة سواء داخل العائلة أو في المجتمع ضرورة اقتصادية قبل كل شيء. (شلق و آخرون، 1982، صفحة 339)

و لتشجيع عمل المرأة خاصة في الريف الجزائري ظهرت مشاريع في إطار إدماج المرأة الريفية في التنمية و التي تتمثل في تحويل الصناعات الغذائية حيث تسعى المرأة جاهدة إلى المشاركة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية تساهم في دخل الأسرة، كما يلاحظ بروز ظاهرة جديدة وجود محلات مخصصة في تحضير الخبز التقليدي و مختلف الحلويات التقليدية، فأصبحت للمرأة مسؤوليات جديدة كانت سابقا حكرا على الرجال كالتسوق اليومي و دفع الفواتير.

و في نفس الوقت نلاحظ أن كثيرا من الأسر في منطقة القبائل و من خلال تقرينا منها أن المرأة دفعت بالرجل أو الزوج ليقوم بمهام و واجبات الزوجة المنزلية كغسل الصحون و شراء الأطعمة و إطعام الأطفال و تنظيف أجسامهم، هذه دلائل تشير إلى تغيير نوعي في نظام تقسيم العمل داخل الأسرة، و ساعد المستوى التعليمي لكلا الزوجين و الاحتكاك بالثقافات الأجنبية في إحداث هذا التغيير حيث بدا واضحا اختيار مفهوم تقييم العمل خاصة خارج المنزل لكن داخل البيت يبقى أقل وضوحا و تحديدا عما كان عليه سابقا.

II. التعليم و الفتاة القبائلية:

إن النساء اللواتي تتراوح أعمارهن ما بين 35 إلى ما فوق أنه لم يسعفنهن الحظ في التعليم، و هذا بفعل الأعراف و العادات و التقاليد الاجتماعية التي تمنع المرأة من الخروج من مجالها فتبقى المرأة في مركز المربية أو الخادمة

في البيت لا غير، بينما كان للذكور الحق في الالتحاق بالمدارس القرآنية أو الفرنسية على حد سواء، بالرغم من كل الصعوبات من بعد المدرسة عن القرية و البرد و الجوع من أجل الحصول على الشهادة فيلقى الذكر التشجيع من قبل والديه و كل العائلة.

لكنها بعد الاستقلال و نظرا لانتشار الأمية في أواسط النساء، كان من اللازم إعطاء دفعة قوية من أجل الخروج من هذه الوضعية الاجتماعية الخطيرة التي لم تكن تخدم مصلحة البلد فكان لابد من توفير المدارس في القرى و المدن الصغيرة لتسهيل تعليم الفتاة.

لكن لقيت مقاومة من قبل الأولياء الذين ما بقوا متمسكين بكل أعرافهم و عاداتهم و تقاليدهم، فلهذا كان تعميم عملية تعليم الفتاة يسير بشكل تدريجي، فكانت نسبة الفتيات المتعلمات ضعيفة جدا لأن الفتاة لها "بيتها و زوجها و قبرها"، فكان البناء الاجتماعي و الاقتصاد الوطني و العمراني دافعا لفتح الأبواب لكل الأطفال الجزائريين من الذكور و الإناث و دون تمييز في كل المناطق للتعليم، لكن رغم ذلك كان هناك ميول لتعليم الذكور أكثر من الإناث، فكانت الفتيات في القرى مجبرات في غالب الأحيان على الذهاب إلى المدينة لمواصلة تعليمهن خاصة في المراحل الأولى من الاستقلال و لكنهن وجدن الكثير من الصعوبات و هذا ما كان يشكل حاجزا لمواصلة الدراسة، بالإضافة إلى نقص الإمكانيات المادية في القرية و المدينة.

لكن مع مرور الوقت و مع التغيرات الاقتصادية و الاجتماعية و التفتح الناتج عن الاحتكاك بثقافات أخرى أجنبية خاصة هؤلاء الذين هاجروا البلاد نحو فرنسا و البلدان الأخرى، التي كانت رؤيتهم لتعليم الفتاة مغايرة تماما عن السابق و بالخصوص للتغيير من وضع المرأة المتدني منذ قرون، فإن احتكاك القبائليات المهاجرات بالنظام الاجتماعي الأوربي رغم ما عانته في السنوات الأولى من الهجرة سمح لهن بتوعية الأخريات بضرورة التعليم و هذا في الاجتماعات و المناسبات من أعراس و حفلات خاصة في مواسم الصيف حين رجوعهن إلى موطنهم الأصلي.

(laura, 2006, pp. 105-107)

لهذا لن تقبل المرأة القبائلية المهاجرة الرجوع إلى النظام الأبوي الذي كان يسيطر بتقاليده و عاداته على الأسرة، خاصة التمييز بين الذكور و الإناث، و لهذا بدأ ارتفاع عدد البنات المتحقات بالمدرسة بكل أطوارها، فأصبحت الشهادة سلاح لدى المرأة القبائلية في المستقبل و خاصة أن الأولياء رغم حبهم للذكور إلا أنهم يقرون أن الخير يأتي من البنت لأنها تعطف على والديها مهما كانت معاملتهم لها.

و أصبحت اليوم للفتاة فرصة للذهاب إلى الخارج لمواصلة تعليمها، فلا تجد معارضة من الأسرة بل التشجيع، فالتعليم وسيلة لجلب المال و إعانة العائلة ماديا خاصة عندما لا يكون للعائلة الدخل الكافي، لكن رغم ذلك توصي الأم الفتاة بالمحافظة على شرفها و تكون ذكية لجلب الرجل إلى القرية، أصبح العلم هو كل شيء في حياة البنت.

نجد أن الأم تعمل اليوم على توفير كل إمكانيات لنجاح أولادها حيث تدخلهم مدارس خصوصية و هذا ما يعبر عن التحول الاجتماعي الكبير للمرأة القبائلية اليوم مقارنة بماضيها، فساهم في تحريرها و ارتقاء مكانتها الاجتماعية في الأسرة و المجتمع و هذا أصبح سلوكا حضاريا.

III. دوافع المرأة للعمل:

بعد التعليم جاء العمل، لتحاول الفتاة تغيير وضعها الاقتصادي بعد أن حدث تغيير في مركزها الاجتماعي و الثقافي، فأصبح عمل النساء ضرورة ملحة مع زيادة تكاليف الحياة و ركود الدخل الذي يستلزم الاستعانة بالآخرين من أجل تحقيق الضروريات الأساسية للبيت (سليم، 1999، صفحة 20)، ففي البداية كان خروجها للعمل نتيجة للظروف المعيشية القاسية التي خلفها الاستعمار، فقد وجدت نفسها أرملة مسؤولة عن أيتام لا تملك أي دخل، لذلك أصبحت مدفوعة في طريق تطويري لم يكن عليها أن تسلكه إنما الظروف الاجتماعية الصعبة و الاقتصادية و النفسية و السياسية هي التي دفعتها للخروج إلى ميدان العمال. (شريف، 1999، صفحة 21)

و كان لعملها خارج البيت انعكاسات كبيرة عليها و على الأسرة، فبالنسبة لها ازداد وضعها تأزما و تعرضت للإرهاق الشديد حيث أصبحت مجبرة على القيام بأدوار متعددة، ففي الوقت الذي تعمل فيه المرأة خارج البيت للحصول على المال اللازم لنفقات الأسرة المتزايدة، ظل دورها كأم ينتظر عودتها من أجل تلبية طلبات الأطفال، إضافة إلى أشغال البيت المعتادة و العناية بالزوج. (نادية، 1997، صفحة 60)

مسألة خروج المرأة للعمل جاء على أساس وجود حاجة اقتصادية و يعني حاجة المرأة الملحة و الشديدة لكسب قوتها بنفسها أو حاجة أسرتها لدخلها و الاعتماد عليه في معيشتها، و نجد أن الدوافع الاقتصادية مرتبطة بالأساس الطبقي، ذلك أنها أكثر إلحاحا لدى الطبقات الدنيا و البعض من الطبقات المتوسطة و هذا ما وضحته الكثير من الدراسات. (رشوان، 2012، صفحة 98)

رغم أن هناك العديد من النساء اللواتي لقين معارضة للعمل من الأهل خاصة الزوج، لكن الموافقة جاءت نتيجة نزاهة المكان الذي كان مناسبا لعدم وجود الاختلاط، خوفا من كلام الناس، ففكرة ترك البيت شاغرا و توجه المرأة مبكرا للعمل كانت فكرة صعبة لم يتقبلها الرجل في ظل الأسرة النووية، "إن العمل الأجير في الحياة المهنية لا يحض دائما بنفس التشجيع أو التقبل السهل و اللامبالاة ضمن العائلة إزاء الفتاة الشابة أو المرأة، فعندما يكون للعائلة موارد مالية ضعيفة، فالشابة وحدها القادرة على تضخيم الميزانية بفضل عملها المأجور و في هذه الحالة تبحث المرأة عن عمل مأجور و بالتالي تساهم جزئيا في تحسين الميزانية". (مصطفى، 1984، صفحة 288)

IV. الحجاب و المرأة القبائلية:

من الظواهر البارزة في حياة المجتمعات القبلية أنها لا تعرف حجابا بين الذكور و الإناث من أفرادها، بل يختلط الفتية و الفتيات و الرجال و النساء في شيء كثير من الحرية و يساهمون في وجوه النشاط الذي تنطوي عليه حياتهم اليومية على قدم المساواة. (مالية، 2009/2010، صفحة 103)

كما نعرف أن حجاب النساء أصبح شائعاً في مرحلة معينة من التاريخ الإسلامي ووجد من الفقهاء من عثر على سند من النصوص الدينية و من ثم أصبح ينظر إليه باعتباره نظاماً إسلامياً و اقترنت الدعوة إلى الإسلام بالدعوة إلى حجاب المرأة، لكن في حقيقة الأمر يعود إلى تاريخ الحجاب إلى الفترة التاريخية القديمة حيث كان يعبر عن الانتماء إلى الطبقة الأرستقراطية كما تبينه هذه العبارة:

« Le voile était donc recommandé, il était signe d'appartenance à l'aristocratie » (laura, 2006, p. 51)

و كان الغرض من الحجاب في الكثير من المجتمعات هو الحفاظ على المرأة لأنها تمثل شرف العائلة و من هنا خلق ستار و حاجز بينها و بين الغرباء من غير عائلتها.

فهذا ما دفعنا للتساؤل عن موقف هذه المجتمعات القبلية أو القروية التي اعتنقت الإسلام إلى الدعوة إلى حجاب المرأة، وبالأخص منطقة القبائل.

وللإجابة عن هذا التساؤل يمكن القول أن الحجاب كقاعدة عامة لم ينجح في النفاذ إلى تقاليد هذه المجتمعات، فرغم المحاولات التي بذلت في فرضه لا زالت النساء القبائليات يتمتعن بالحرية في الاتصال مع الرجال بالرغم من مواظبتهم على صلواتهم و صومهم و يمارسن دينهن و بالمقابل متمسكات بأعرافهن و عاداتهن خاصة تلك التي تمس الحمة و الشرف.

لم يكن القبائلي يرى في الحجاب إلزامية بالمقارنة من منطقة بجاية أين ترتدي النساء الحايك الأبيض لأنه مرتبط بالمدينة و الذي يعني وجود غرباء فيها و هذا ما تطرق له "فرانس فانون" نقلا عن لورا موزاية:

" La femme qui vit dans les milieux ruraux est souvent dévoilée" (laura, 2006, p. 51)

و الشيء الملاحظ هو ارتداء المرأة القبائلية لباسها التقليدي خاصة المسنات و تنباهي به الفتيات في الأعراس و الذي هو رمز للثقافة القبائلية و هو عبارة عن جبة من الحرير و محرمة و فوطة مع حلي من الفضة الذي يزيد الثوب جمالا.

لقد دخل الحايك في الثقافة القبائلية الذي نتج عن تأثير سكان القرى بالمدن القريبة منهم و الذين يعرفون بالحضر كبرج منايل، الجزائر العاصمة و بجاية، فأصبحت النساء ترتدين الحايك الذي عرف تراجعاً بالمقارنة مع الحجاب الإسلامي اليوم.

حيث بدأ الحجاب يأخذ مكاناً تحت تأثير وسائل الإعلام، فنسبة الفتيات اللواتي يرتدين الحجاب يزداد بشكل تدريجي و هذا يكون بالإلحاح من قبل العائلة و خاصة في وسطها متدينون أو ينتمون إلى عائلات مرابطة، أو ناتج

عن اقتناع ديني، فمعظمهن يعتبرون الحجاب سترة رافضات من جهة الحجاب الأسود خاصة الجلباب و من جهة أخرى اللباس العصري الذي يظهر مفاتن الفتاة.

V. وضعية المرأة الجزائرية أثناء الاستعمار:

إن حالة المرأة الجزائرية أثناء الاستعمار هي من حال الشعب الجزائري الذي كان يعاني من أوضاع اجتماعية مزرية، من فقر، جوع و بطالة في وسط ريفي قاسي، الذي حاول الاستعمار الفرنسي التوغل داخله قصد تدميره و هذا من خلال انتهازه لسياسة ترمي إلى تفكيك النظام الاجتماعي القائم كما كان الحال في المجتمع القبائلي، فلقد عانت المرأة من طغيان المستعمر الذي أصبح يعتدي على حرمان البيوت و تعذيب النساء مما دفعها للمشاركة في عملية التحرير مثل ما عبر عنه عبد القادر جغلون:

"فكانت سنداً أخلاقياً للأزواج و الأبناء المتقاتلين، لقد عانت في الحرب من عاطفتها لأبنائها و زوجها و أبيها و استدرجت لتحمل مسؤولية رب العائلة الموجود في السجن أو مقتولاً... و الكثير منهن شاركن مشاركة فعالة في الحرب". (جغلون و قسطون، 1983، صفحة 48)

فتقبل المجتمع التقليدي القبائلي مساندة المرأة الجزائرية و القبائلية بالتحديد لأن ذلك من أجل غاية أسمى و هي تحرير البلاد، كانت لهن مهام ومسؤوليات عديدة كالمأوى، التموين، جمع الأموال و الأدوية، نقل الأكل، التمريض حيث أن المرأة القبائلية استعملت مهاراتها من خلال التداوي بالأعشاب التي اكتسبتها من الأجداد، حتى من حيث علاقتها مع الجنود فكانت قائمة على الاحترام و تقسيم الأدوار في الأدغال.

VI. المرأة الجزائرية بعد حرب التحرير و الاستقلال مباشرة:

لقد شاركت معظم الجزائريات في الكفاح المسلح انطلاقاً من بيتها وصولاً إلى الأدغال فارتقت حتى أن وصلت إلى أن تكون ضابطات الارتباط، حاملات قنابل، ممرضات.. إلخ كل هذا سمح أن تولد نظرة جديدة مخالفة تماماً عن السابق عن المرأة خاصة من قبل الاستعمار، و لهذا كانوا يعتقدون أن هذه المعطيات الجديدة للمرأة من خلال خروجها إلى ساحة الميدان، و مساهمتها الفعالة في الكفاح المسلح، سيكون لها شأن كبير بعد الاستقلال، فتحرر بذلك من الممارسات التي كانت تحد من حريتها بفعل العادات و التقاليد و الأعراف.

هذا ما أكدته "فرانس فانون" من خلال نظرياتها حيث يقول:

"إنه انطلاقاً من العنف الذي عاشته المرأة الجزائرية من خلال الكفاح، ستعرف وضعيتها تغيرات جذرية و ثورية لا جدال فيها بفعل الوعي، سيكون ذلك دافعاً لتحول وضعيتها إلى الأمام خاصة مع الاستقلال" (franz,

1968, p. 69)

لكن مع نهاية حرب التحرير و استقلال الجزائر، لم يحدث ما كانت تطمح له المرأة حيث كانت النساء تدرين أنه مع نهاية الاستعمار ستعود المرأة خاصة الريفية منها إلى منزلها و تقوم بالأعمال نفسها التي كانت في السابق و تخضع دائما لسلطة الرجل، فتلك الحرية التي عاشتها كانت مجرد مرحلة مؤقتة، لكن خيبة الأمل كانت عند النساء المهاجرات، كذلك اللواتي تعشن المجال في الحضري لأن تجربتهن هذه و اكتسابهن للوعي السياسي و النضالي لا تردن تضييعه بمهدف الوصول إلى المساواة بينها و بين الرجل، أو على الأقل تحسين وضعيتهن الاجتماعية.

و رغم برامج الدولة الداعية إلى ضرورة مشاركة المرأة و الرجل في التنمية الاقتصادية للبلاد إلا أن هذا لم يغير شيئا في ذهنيات الجزائري الذي مازال محتفظا و متمسكا بعاداته و تقاليده، فؤيته للمرأة لم تتغير أبدا و لهذا استطاعت تحقيق بعض المطالب منها:

- حق الانتخاب.

- حدد قانون 1963 السن الأدنى للزواج ب 16 سنة.

رغم هذا التغيير إلا أن مكانة المرأة و دورها لم يتغيران إطلاقا، لأن مشكلة المرأة باقية في إطار الطابوهات لا غير. مثل ما عبر على ذلك رشيد بوجدر:

" Que peut-elle faire d'autre, à part laver, balayer, cirer, froter, faire des enfants et souffrir" (laura, 2006, p. 51)

و يبقى هذا الاحتقار و الاحتكار لسلطة الرجل على المرأة الجزائرية، و لكن بفضل التعليم و العمل دخلت في كفاح جديد يمكن في محاولة تغيير وضعها من خلال توعية النساء الأخريات في جميع المناطق الريفية و الحضرية بضرورة المطالبة بحقوقهن الشرعية و المدنية و عدم السماح بتضييع المكسب الثوري، و كان نضال النساء من خلال التنظيمات النسائية التي لم تنكر دورها في الثورة و للمجهودات التي كسرت و هزمت كل المنوعات.

VII. المكانة الاجتماعية للأسرة في إطار قانون الأسرة:

نجد أن قانون الأسرة يطمح إلى تكوين أسرة متوازنة، مصونة بالقيم الإسلامية و يتضح ذلك في المادة الرابعة حيث تشير إلى المودة و الرحمة و التعاون بالإضافة إلى المادة الثالثة، الترابط، التكافل و التربية الحسنة.

و في هذا السياق نر غياب لتعريف مفهوم الأسرة الجزائرية في حين يمكن أن نستنتج من خلال البنود أن نمط الأسرة الممتدة هو القائم و عليه فإن القيم الثقافية و الاجتماعية مازالت سائدة و هذا ما يتماشى مع البنود التالية (المحافظة على روابط القرابة و التعامل مع الوالدين و الأقربين بالحسنى و المعروف)، (المادة 36، النقطة 3) و أيضا في المادة 39 من واجبات الزوجة نحو زوجها و أقاربه.

و نلاحظ هنا تقسيما للأدوار بين الزوجين أو الجنسين و ذلك بوجود رئيس، فالزوج يعتبر هو الذي يرأس الزوجين، و تعود له كافة المسؤولية الأسرية و على المرأة أن تستجيب إلى أوامره (المادة 39 تشير إلى أن من واجبات الزوجة طاعة الزوج و مراعاته باعتباره رئيس العائلة).

و لهذا نجد أن قانون الأسرة الجزائري يشجع نموذج الأسرة التقليدية و هذا من حيث تقييم الأدوار بين الزوجين، ومكانة المرأة داخل الأسرة كما أننا لا نجد أن مادة من المواد تنص على عمل المرأة المأجور خارج بيتها إذا رغبت، و كان باستطاعتها أن تشارك زوجها في التكفل بالعائلة.

1- الوضعية الاجتماعية للمرأة ضمن قوانين الأحوال الشخصية:

يعكس محتوى قانون الأسرة طبيعة المجتمعات و أوضاع المرأة فيها رغم الأشواط التي قطعتها المرأة الجزائرية بشكل عام و المرأة القبائلية بشكل خاص، فرغم ما تنص عليه الدساتير و الخطابات الرسمية من مساواة اجتماعية بين الجنسين فإنها ما زالت رهينة قوانين الأحوال الشخصية التي تتسم بالتمييز بين المرأة و الرجل.

قوانين الأحوال الشخصية في الجزائر:

لقد مرت الأسرة الجزائرية عبر التاريخ بمراحل متميزة يمكن اختصارها فيما يلي:

*المرحلة الأولى:

يمكن ربط هذه الفترة بالفتوحات الإسلامية إلى عام 1830، حيث اعتنقت شعوب المغرب بصفة عامة مبادئ الشريعة الإسلامية خصوصا فيما يتعلق بالأحوال الشخصية.

*المرحلة الثانية:

بعد قضاء المستعمر على المقاومات الشعبية الوطنية و احتلاله للإدارات أدرج بشكل تدريجي القوانين و القضاء الفرنسي في مجال الأحوال الشخصية و من بين التشريعات التي ظهرت في هذه الفترة نذكر:

1-قانون الحالة المدنية المؤرخ في 1882/02/23.

2-المرسوم المؤرخ في 1889/04/17 المتعلق بتنظيم القضاء الإسلامي في الجزائر.

3-قانون 1930/05/2 الذي وضع الحد الأدنى لسن الزواج بـ 15 سنة للزوجين.

4-القانون المؤرخ في 1930/04/02 المعدل لقانون الحالة المدنية، الذي جعل التصريحات الخاصة بالولادة و الوفاة و الزواج و الطلاق إجبارية.

5-المرسوم المؤرخ في 1931/05/19 المتعلق بفسخ الزواج.

6-القانون رقم 778/75 المؤرخ في 1957/07/11 الذي عدل قانون 1930/05/02 و الذي أصبح بموجبه سن الزواج 18 سنة بالنسبة للرجل و 15 سنة بالنسبة للمرأة.

7-الأمر رقم 274/51 المؤرخ في 1959/02/04 المتعلق بانقضاء الزواج وفسخه و الذي حدد بموجبه إلزامية رضا الزوجين و كيفية إثبات الزواج، و بمقتضى هذا القانون لم يعد المهر شرطا جوهريا في العقد خلافا لأحكام الشريعة الإسلامية.

8-و لقد جاءت أحكام القضاء الفرنسي بصفة عامة مغايرة لمبادئ الإسلام.

*المرحلة الثالثة:

و تمتد من الاستقلال إلى يومنا هذا، لقد استمر العمل بالتشريعات الفرنسية في مجال الأحوال المدنية غير المتناقضة مع السيادة الوطنية و من سنة 1963 صدرت مجموعة من النصوص التشريعية التي تحكم الأحوال الشخصية منها:

- 1- القانون المؤرخ في 1963/06/23 المتعلق بسن الزواج.
- 2- الأمر المؤرخ في 1971/09/22 المتعلق بإثبات بعض عقود الزواج.
- 3- القانون المدني الصادر في 1973 الذي تضمن في مادته الأولى الفقرة الثانية على أنه في حالة عدم وجود نص يطبق القاضي مبادئ الشريعة الإسلامية.

و بالرغم من تقييد قضائنا بأحكام الشريعة الإسلامية في مجال الأحوال الشخصية فإن الأحكام الصادرة في هذا الخصوص تتصف أحيانا بالقصور و ضعف التكيف و أحيانا أخرى بالتناقض رغم صورها بشأن قضايا مشابهة، و منذ 1975 بدأ التفكير الجدي في إعداد قانون يحكم الأسرة في بلادنا، و قد تعزز هذا المجهود بصور الميثاق الوطني و صدور قانون الأسرة الجزائري في الجريدة الرسمية سنة 1984.

و بناء على ما ورد في الميثاق و الدستور أوصت اللجنة على مايلي:

المصادر المعتمد عليها: القرآن الكريم، السنة النبوية، الإجماع، القياس، الاجتهاد، الفقه على المذاهب الأربعة، و لقد عرفت الأسرة في هذا القانون كمايلي: المادة الثانية: (الأسرة هي الخلية الأساسية للمجتمع و تتكون من أشخاص تجمع بينهم صلة الزوجية و صلة القرابة)

و بعد تعريف الأسرة تأتي المادة الرابعة: (أن الزواج عقد يتم بين الرجل و المرأة على الوجه الشرعي من أهدافه تكوين أسرة أساسها المودة و الرحمة و التعاون و إحصان الزوجين و المحافظة على الأنساب.

المادة السابعة من هذا القانون: (تكتمل أهلية الرجل في الزواج بتمام 21 سنة و المرأة بتمام 18 سنة: يسمح بالزواج بأكثر من زوجة وواحدة في حدود الشريعة الإسلامية متى وجد المبرر الشرعي و توفرت فيه شروط العدل و يتم ذلك بعد علم الزوجة السابقة و اللاحقة و لكل واحدة الحق في رفع دعوى قضائية ضد الزوج في حالة الغش و المطالبة بالتطابق في حالة عدم الرضا.

2- قانون الأسرة و تعدد الزوجات:

إن المادة الثامنة من هذا القانون تشير إلى السماح بتعدد الزوجات في حدود الشريعة الإسلامية، و هذا حسب استطاعة الزوج إذ كان متمكنا ماديا و بالرغم من النقاش الذي دار حول هذه المادة فإنه مازال معمولاً بها و ذلك كمبرر بأن يسمح بذلك و لكن السؤال الذي يطرح أين الإجتهد؟

ما دام الدين الإسلامي يحث على التقدم و التطور و مواكبة العصر، فإن الله عز وجل لما سمح بتعدد الزوجات اشترط بذلك العدل لأن هذه الظاهرة كانت موجودة في تلك الفترة التي أنزل فيها القرآن و لولا أن الله يرى بأن الطلاق أبغض الحلال لأمر بذلك.

VIII. مكانة المرأة العربية في الإسلام:

من خلال رؤية أهل العلم:

إن الاضطهاد في مجتمعنا على ثلاثة أنواع اضطهاد الفقير، اضطهاد الطفل و اضطهاد المرأة، فالعائلة العربية في بنيتها الأساسية تنظيماً هرمياً على أساس دونية المرأة و الصغار، سيطرة الرجال و الكبار. تكاد الأبحاث التي تناولت مسألة وضع المرأة العربية أن تجمع من منطلقات تتفاوت من حيث درجة المحافظة و التحرر.

هناك تيار يقول أن الإسلام يساوي بين المرأة و الرجل و هذا ما قاله أمينة السعيد أنه جاء بمثابة أضخم ثورة اجتماعية في تاريخ الأوضاع النسائية. (السعيد، د ت، صفحة 61) فسعى لأن يقلب الوضع رأساً على عقب و يعترف للمرأة بكامل آدميتها، و يسلحها بالاستقلال الاقتصادي على أوسع معانيه، أو يحررها من ولاية الرجل عليها فيما يتصل بجواهر الحقوق بل استدركها أيضاً في تدبير شؤون الدين و السياسة. (عمارة، 1980، الصفحات 22-24)

و اعتبر الشيخ محمد عبده أن الإسلام ساوى بين الرجل و المرأة في الحقوق و الواجبات و لكنه قدمه عليها و تعني درجة القيادة أو الرئاسة التي تقتضيها ضرورات العمل و يضيف "أن المرأة من الرجل و الرجل من المرأة بمنزلة الأعضاء من بدن الشخص الواحد فالرجل في منزلة الرأس و المرأة بمنزلة البدن". (عمارة، 1980، الصفحات 22-24)

لكن مسألة المرأة ليست في إمكاناتها الجسدية بل في تلك المعتقدات و الأوضاع الاجتماعية التي تسوغ حرمانها من تأدية دورها في المجتمع كما تراه هي لا كما يفرض عليها من قبل الرجل و تقع النساء ضحية هذا الفكر و كما تقول زاهية قدور في مجلة الفكر الإسلامي "إن الإسلام جعل الرجل و المرأة في نفس واحدة و لكنها عادت لتقول إنما المرأة خلقت من ضلع عوجاء فإن تحرص على إقامتها لا تكسرهما قدر لها تعيش بها. (قدورة، ماي 1975، الصفحات 14-26)

و يتساءل محمد الغزالي: "الإسلام متهم بإهانة المرأة و استضعافها... فهل في كتاب الله و رسوله ما يبعث على التهمة؟ فيقول "إن الإسلام سوى بين الرجل و المرأة في جملة الحقوق و الواجبات و إذا كان هناك فروق معدودة فاحتراماً لأصل الفطرة الإنسانية و ما ينبغي عليها من تفاوت الوظائف... " ثم يضيف فيشير إلى الواقع المعاش بقوله "أن هناك تقاليد وضعها الناس و لم يضعها رب الناس دحرجت الوضع الثقافي و الاجتماعي للمرأة و استبقت في معاملتها ظلمات الجاهلية الأولى فكانت النتائج أن هبط مستوى التربية و مال ميزان الأمة كلها مع التجهيل المتعمد للمرأة و الانتقاص الشديد من حقوقها" (الغزالي، 1997، صفحة 15.16.17.6)

و يضيف حسين العودات عن وضع المرأة من زاوية اجتماعية فيقول "إنه مجتمع ذكوري ظلم المرأة و تعامل معها دائماً على أنها سلعة أو كالسلعة تباع و تشتري، فيذكر أن القرآن غير موقف العرب من المرأة تغييراً نوعياً، فاعترف بمنزلتها و حقوقها فهي مساواة للرجل بالخلق" (العودات، 1997، صفحة 8)

ف نجد في سورة البقرة الآية 228 "و لهن مثل الذي عليهن بالمعروف" و هذه خطوة مهمة نحو المساواة.

و ظهر في بداية القرن 19 تيار معاكس للتيار الإسلامي المحافظ من بين روادها الطهطاوي و عبد الرحمن الكواكبي و قاسم أمين و غيرهم فدعوا إلى تعليم البنات و طالبوا بأن يكون التعليم مختلطاً فيرفع من شأن المرأة و دورها في المجتمع و يؤهلها للعمل خارج المنزل.

و نشر قاسم أمين سنة 1899 كتاباً سماه "تحرير المرأة" دعا فيه إلى ضرورة الإصلاح و اعتبر التغيير شرط الحياة و التقدم و أشار فيه إلى تلازم انحطاط المرأة و انحطاط الأمة... و بين ارتقاء المرأة و تقدم الأمة ومدنيتها وهذا ما نقاه حليم بركات في كتابه. (بركات، جويلية 2000، صفحة 373)

إن حال المرأة هو جزء من حال البلاد التي تدار بحكومة استبدادية لأنها تحكم كذلك بقانون القوة، أن الرجل في هذه الحكومات الاستبدادية يحتقر بقوته المرأة بضعفها فعاشت انحطاطاً شديداً و لأن الرجل استعملها متاعاً للذة، لها الرق و له الحرية، له العلم و لها الجهل، له الأمر و النهي و لها الطاعة و الصبر.

كما يحد الحصار و الأمية من مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية، كذلك يحد من مشاركتها في الحياة السياسية و الاجتماعية و الثقافية التي تخدم من الكثير من الحقوق الإنسانية في وقت تكثر فيه المطالبة بتنشيط المجتمع المدني و مع هذا نشأت تنظيمات نسائية تعمل في مجالات الخدمات الاجتماعية و العناية الصحية و تنظيم الأسرة و نجد أن نوال السعداوي صورت علاقة الرجل بالمرأة في المجتمع العربي على أنها أشبه ما تكون بعلاقة السيد بالعبيد و ترى أن تغيير وضعها مرتبط بتغيير المجتمع ككل، فغياب المساواة بينها و بين الرجل لا ينفصل على غياب المساواة بين الطبقات و بين الفرد و الآخر و أيضاً من خلال كتابات فاطمة المرنيسي التي أثارت مسائل تتعلق بنظام تعدد الزوجات و القوانين المتعلقة بالأحوال الشخصية و التناقضات الراسخة بين الإسلام كما تفسره القوى الحاكمة و حقوق المرأة و منها حق المساواة بالرجل و حق وضع حد لنزعة الفصل بين عالم المرأة الذي هو عالم المنزل و هو اختصاص المرأة و عالم الرجل الذي هو العالم العام.

الخاتمة:

إن الوسط الاجتماعي الذي ترعرعت فيه المرأة القبائلية غني بثقافة قيم عاداتها و أعرفها، حيث يتبين الاختلاف الموجود بين الرجل و المرأة من خلال المعاملات و السلطة التي يتمتع بها الرجل داخل الأسرة انطلاقاً من الأب و الأبناء و الإخوة و أبناء العم، حيث هناك السلطة الأبوية القائمة التي تفرض على المرأة الخضوع لكل القرارات بدون أدنى احتجاج.

فسمعة العائلة و شرفها مرتبط بالمرأة ، فالتخوف يستمر إلى حين زواجها، وهي كفرد تسعى جاهدة كي تكون لها مكانتها داخل عائلتها الجديدة من خلال إنجابها للذكور و بذلك تحافظ على استقرار حياتها الزوجية.

فيبقى مركز المرأة مرتبط بالدور الاجتماعي الذي تقوم به بالنسبة للجماعة بحيث نستنتج أن المركز الاجتماعي للمرأة أصبح أحسن مما كان عليه، حيث استطاعت فرض نفسها بفضل التغيرات الاجتماعية التي

حدثت داخل النظام الاجتماعي القائم على سيطرة الذكور في الكثير من المجالات في القرية أو المدينة بالرغم من ملامح العصرية و الحداثة.

قائمة المراجع:

- أمينة السعيد. (د ت). المرأة العربية و تحدي المجتمع: من واقع الغياب إلى حضور مغامر. بيروت: محاضرات الندوة اللبنانية.
- بلحاج نادية. (1997). المرأة و الوضع الأسري. الرباط: مطبعة المعارف الجديدة.
- بوتفنوش مصطفى. (1984). العائلة الجزائرية التطور و الخصائص الحديثة. (دمري أحمد، المترجمون) الجزائر: ديوان المطبوعات الجزائرية.
- حسين العودات. (1997). المرأة العربية في الدين و المجتمع (عرض تاريخي). دمشق: دار الأهالي.
- حسين عبد الحميد رشوان. (2012). دراسة في علم الاجتماع. القاهرة: دار الوفاء.
- حليم بركات. (جويلية 2000). المجتمع العربي في القرن العشرين، بحث في تغيير الأحوال و العلاقات (الإصدار ط1). بيروت، لبنان.
- حليمي شريفة. (1999). المرأة العاملة و أساليب التنشئة الاجتماعية (الإصدار ط1). المجلس العربي للطفولة والتنمية.
- حمداني مالية. (2010/2009). ميراث المرأة القبائلية بين التحدي للأعراف و الحاجة المادية. 103. الجزائر، الجزائر: كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية.
- زاهية قدورة. (ماي 1975). حقوق المرأة في الإسلام (المجلد 6). الفكر الإلامى.
- عبد القادر جغلول، و سليم قسطون. (1983). الاستعمار و الصراعات الثقافية في الجزائر. بيروت: دار الحداثة للطباعة و النشر و التوزيع.
- علي شلق، و و آخرون. (1982). المرأة ودورها في حركة الوحدة الوطنية. بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية.
- محمد الدقس. (1996). التغيير الاجتماعي بين النظرية و التطبيق (المجلد ط2). الأردن: دار مجدلاوي للنشر و التوزيع.
- محمد الغزالي. (1997). قضايا المرأة بين التقاليد الرائدة و الوافدة. القاهرة: دار المشرق.
- محمد عمارة. (1980). الإسلام و المرأة في رأي الإمام محمد عبده. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات و النشر.

مریم سلیم. (1999). المرأة العربية بين الواقع وتطلعات التحرر (الإصدار ط1). بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية.

cherifa, h. (1998, janvier-avril). famille, logement, propriété à alger. *Insaniyat*, 02 (04), p. 100.

franz, f. (1968). *la sociologie de l'Algérie*. paris: ed.maspero.

henri, b. (1961). *sociologie du droit*. paris: P.U.F.

joan, m. (1979). *women and social change*. new jersey: america-princeton book company publishers.

laura, m. (2006). *le féminin pluriel dans l-integration "trois générations de femmes kabyles"*. karthala.

mustapha, b. (1976). *système social et changement social en algérie*. alger: o.p.u.